

بيان النقيب رمزي جريج

السادة النقباء،
ايها الزميلات والزملاء،

سنة من ولايتي كنقيب انتهت، شعرت خلالها بمدى المسؤولية التي القيت على عاتقي، والتي توقعتها يوم انتخابي، وذلك تجاه زملائي الذين أولوني ثقة عالية قدرتها واعتبرتها حافزاً هاماً من حوافز عملي.

ان المسؤولية اوجبت عليّ السهر الدؤوب والمستمر على شؤون النقابة ومصالح المحامين، والعمل على تدعيم الثقة بنقابة محامي بيروت لكي تبقى مثلاً للوحدة الوطنية والنهج الديموقراطي، وللافتتاح على الثقافة القانونية والتطور العلمي؛ ولقد تحملت هذه المسؤولية الضخمة بالتعاون مع مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد، وكافة اللجان النقابية؛ وانني، اذ آمل ان اكون قد حققت في هذه السنة بعض ما كنت اطمح اليه، استعرض في هذا البيان بعض ما انجزناه، على ان نكمل المسيرة في السنة المقبلة من اجل تحقيق كل ما نتمناه لنقابتنا من عزة ومنعة وكرامة.

اولاً - في اعمال وقرارات مجلس النقابة

كان مجلس النقابة يعقد جلساته باستمرار، سواء في اجتماعاته الاسبوعية او الطارئة كلما استدعى الامر ذلك، خاصة عندما كانت تستجد امور وطنية او نقابية، واحياناً كثيرة بحضور النقباء السابقين. وكان المجلس، باشراف النقيب، يتخذ القرارات المناسبة في كل ما يتعلق بشؤون المهنة والمحامين ولما فيه مصلحتهم؛ كما كان يتخذ المواقف الملائمة فيما يتعلق بالشؤون العامة والوطنية.

ثانياً - في تسهيل امور المحامين وعلاقتهم بالدوائر

اهتم النقيب، ومفوض قصر العدل، بكل ما يتعلق بتسهيل امور الزملاء في قصور العدل والدوائر القضائية والادارات العامة. وكان النقيب يعالج اي شكوى او طلب بما يصون حق المحامي وكرامته.

ثالثاً - في نظام الاختبارات

تابع المجلس النهج المعتمد في تنظيم الاختبارات الشفهية والخطية لقبول المترشحين، او للنقل الى الجدول العام.

ولقد عدّل المجلس بموجب قراره الصادر بتاريخ 2008/6/13 نظام الاختبارات بالنسبة لقبول المترشحين، فأصبح الاختبار الشفهي خاضعاً لمعدل 25 علامة، من أصل مائة، بعد ما كان المعدل 30 علامة، وأصبح الاختبار الخطي خاضعاً لمعدل 75 علامة، بحيث يكون معدل النجاح خمسين علامة من أصل مائة.

واقترنت مواد الامتحان الشفهي على موضوع في كل من مواد: الثقافة العامة، قانون تنظيم المهنة ونظامها الداخلي وآدابها، الترجمة والتعريب، وقانون الموجبات والعقود، في حين شملت مواد الاختبار الخطي مواضيع في مواد: الثقافة العامة، الترجمة أو التعريب، القانون المدني، القانون التجاري، قانون العقوبات والقانون الإداري، على أن يطبق التعديل فور صدور القرار.

أما بالنسبة للاختبارات من أجل النقل إلى الجدول العام، فقد عدّل المجلس المادة /43/ من النظام الداخلي، بحيث أصبح الاختبار الشفهي خاضعاً لمعدل 25 علامة من أصل العلامات المائة المقررة للاختبارين الشفهي والخطي، على أن يُطبق هذا التعديل اعتباراً من بداية العام 2009.

رابعاً - في الضمان الصحي

نعلم جميعاً مدى أهمية الضمان الصحي للمحامي وعائلته. ومن أجل ذلك اهتم المجلس بهذا الموضوع، وألّف النقيب لجنة خاصة لدراسة الأمر، ولبحث إمكانية قيام النقابة مباشرة بإجراء الضمان الصحي للمحامين، من خلال الصندوق التعاوني أو صندوق التعاضد، على أن يحافظ على كافة مكتسبات المحامين وعائلاتهم، مع إمكانية تقديم ضمانات إضافية.

وتجدر الملاحظة أن النقيب، والعضو المكلف بالتأمين الزميل الاستاذ نبيل طوبيا، كانا يتابعان خلال هذه السنة كل ما يتعلق بالعلاقة مع شركة ميدغلف للتأمين وسعيًا لإيجاد الحلول لأي إشكال.

خامساً - في تسجيل الوكالات

حرص النقيب والمجلس على مراقبة تسجيل وكالات المحامين، في السجل الخاص لدى النقابة، مما أدى إلى زيادة رسوم التسجيل، التي يعود ريعها لتنفيذ مشاريع اجتماعية وصحية، ودفع مساعدات الوفاة.

سادساً - الوضع المالي للنقابة

أولى مجلس النقابة، ولاسيما أمين الصندوق الاستاذ نهاد جبر، اهتماماً خاصاً بموارد النقابة وبعصر النفقات. ورغم كل الظروف، فلقد حققت ميزانية النقابة وقرأً في صندوق النقابة قدره /1.981.772.602/ ليرة لبنانية، وقرأً في الصندوق التعاوني قدره /796.661.917/ ليرة لبنانية، وقرأً في صندوق التقاعد قدره /8.275.514.484/ ليرة لبنانية.

سابعاً - في السجل التجاري

استمر المجلس بمراجعة التفتيش القضائي، وامناء السجل التجاري، لجهة وجوب عدم تسجيل اي معاملة للشركات الا بواسطة محاميها او بعد الحصول على براءة ذمة منهم.

ثامناً - في شؤون التدرج والمحاضرات

تشدد النقيب ومجلس النقابة في قبول طلبات الانتساب الى النقابة، من اجل المحافظة على المستوى العلمي والمهني؛ وكما سبقت الاشارة جرى تعديل في نظام الاختبارات الشفهية والخطية. ولقد تابع الاستاذ جورج جريج، مقرر التدرج، شؤون المترشحين. اما فيما يتعلق بمحاضرات التدرج، فقد اهتم المقرر الاستاذ ناصر كسبار بتنظيم هذه المحاضرات بالاضافة الى دورات علمية وتطبيقية.

تاسعاً - في الدورات التدريبية للمحامين

اصدر النقيب بتاريخ 2008/2/19 قراراً بتأليف لجنة لتنظيم الدورات التدريبية للمحامين برئاسة عضو المجلس الاستاذ ناصر كسبار، فنظمت اللجنة مع وكالة التعاون القانوني الدولي (ACOJURIS)، وضمن مشروع تعزيز قدرات وزارة العدل ونقابة المحامين ودعم الاحترافية المهنية، بتاريخ 17 و2008/10/18 دورة تناولت موضوعي آداب المهنة وادارة المكاتب؛ وقد حضر هذه الدورة /250/ محامياً مشاركاً، وحاضر في اليومين المذكورين خبراء لبنانيون واجانب. ولقد انكبت اللجنة خلال اجتماعاتها المتلاحقة على وضع خطة عمل كاملة تهدف الى متابعة موضوع الدورات التدريبية، بالاضافة الى موضوع التأهيل الاختياري المستمر.

عاشراً - في الشكاوى والاذونات والمجلس التأديبي

عين النقيب بتاريخ 2008/2/2 اربع هيئات للمجالس التأديبية للنظر في القضايا المحالة اليها، وقد اتخذت الهيئات القرارات المناسبة بشأن تلك القضايا. وعلى صعيد الشكاوى ضد بعض المحامين، فان النقيب كان يحيلها الى بعض الزملاء من اجل التحقيق فيها، بحيث يتخذ العقوبات او التدابير المناسبة في ضوء نتيجة تلك التحقيقات. ولا بد من الاشارة الى اهتمام مفوض قصر العدل الاستاذ بيار حنا بالتحقيق في طلبات الاذن بالملاحقة الواردة الى النقابة من المراجع الجزائية، والتي بلغت نحو /140/ تحقيقاً. وكان مجلس النقابة، يناقش كل تقرير يتعلق بتلك الطلبات ويتخذ القرار المناسب بشأنه.

حادي عشر - في اتعاب المحاماة

ما زال المجلس مهتماً بموضوع الزامية اتفاقية اتعاب المحاماة. خاصة بعدما ازدادت الدعاوى المقدمة من الزملاء للمطالبة باتعابهم المستحقة لدى موكلهم الذين تمنعوا عن سدادها. وكان النقيب يحيل الدعاوى الواردة من محكمة الاستئناف الى احد الاعضاء لدراستها ووضع تقرير بشأنها، ومن ثم يفصل المجلس في الطلبات، ويحيل القرارات الى المحكمة المختصة.

ثاني عشر - في مكتبة النقابة

اولى المجلس، وامين المكتبة عضو المجلس الاستاذ سمير الزغريني، اهتماماً كبيراً، بتغذية مكتبة النقابة المركزية في بيروت ومكتبات النقابة في المناطق بالمؤلفات الحقوقية والمراجع التي يحتاجها المحامون.

ثالث عشر - في مجلة العدل

عقدت اللجنة العلمية المشرفة على مجلة العدل عدة اجتماعات لمواكبة ادارة التحرير تأميناً لصدور المجلة في مواعيدها. وحرصت اللجنة على توحيد شكل المراجع التي تذيّل بها صفحات الدراسات. وقد تم وضع فهرس تسلسلي مفصل في الصفحة الاولى من كل عدد، كما تم توسيع قسم المؤلفات القانونية الجديدة، وتضمين المجلة اهم اخبار النقابة.

وقد باشرت اللجنة دراسة امكانية نشر فهرس اعداد المجلة للسنوات 2003 وما يليها. وتجدر الاشارة الى ان ثلاثة اعداد من المجلة قد صدرت بمواعيدها خلال العام 2008؛ وقد تضمنت اقسام الدراسات، والاجتهادات، والمؤلفات، فضلاً عن اخبار النقابة. لذلك يقتضي شكر اللجنة المشرفة، وشكر هيئة التحرير على ما انجزته في هذا المجال.

رابع عشر - في التقاعد

استمرت لجنة صندوق التقاعد في درس طلبات المحامين للتقاعد بكل عناية من اجل اعطاء كل ذي حق حقه. ولقد اهتمت اللجنة بتعزيز ايرادات الصندوق؛ فتحقق وفر كبير في موازنة الصندوق كما اسلفنا.

خامس عشر - في منحة الوفاة

استمر مجلس النقابة في دراسة كل ملف يتعلق بوفاة محام زميل من اجل دفع منح الوفاة لورثته او المستفيدين منها.

ولقد تم هذه السنة دفع مبلغ ثلاثماية وخمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية /375.000.000/ل.ل. الى المستفيدين البالغ عددهم /25/.

سادس عشر - في العمل الاداري

يشرف امين السر الاستاذ احمد صفوف على العمل الاداري؛ وعماماً بعد عام تزداد المعاملات والاستدعاءات المقدمة الى ديوان النقابة واجهزتها. وقد قام الجهاز الاداري والمالي، وعلى رأسه رئيس الديوان السيد جوزيف شاوول، بالجهد الكبير لانجاز وتسيير تلك المعاملات؛ وانه يستحق شكر المجلس وتقديره.

سابع عشر - في العلاقة مع القضاء

كان النقيب قد الف لجنة لمتابعة الاداء القضائي، من اجل تسهيل عمل المحامين، ومن اجل تحقيق رسالة العدالة. وفضلاً عن ذلك كان مجلس النقابة يتابع عمل القضاء من خلال اجتماعاته بمجلس القضاء الاعلى وبالتفتيش القضائي.

ولا بد من الاشارة الى ان مجلس النقابة قد نبه المسؤولين اكثر من مرة الى ضرورة تفعيل اجهزة الرقابة في القضاء وانجاز التشكيلات القضائية، بحيث يحلّ القاضي المناسب في المكان المناسب على اساس الكفاءة فحسب، ودون اي معيار آخر. وسيتابع مجلس النقابة هذا الموضوع، لان نقابة المحامين معنية به مباشرة.

ثامن عشر - في تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة

اهتم النقيب بموضوع تعديل قانون تنظيم المهنة. ومن اجل ذلك الف لجنة موسعة من المحامين لدراسة التعديلات التي تتوافق مع التطوير والتحديث. وقد عقدت اللجنة الموسعة اجتماعاً برئاسته، حيث اعطى افكاراً للبحث، وتفرع عن هذه اللجنة لجان فرعية لبحث المواضيع الآتية:

- 1 - شهادة الكفاءة وانشاء معهد للمحاماة.
- 2 - التعديلات المتعلقة باحكام قانون تنظيم المهنة.
- 3 - تأثير انضمام لبنان لمنظمة التجارة الدولية.
- 4 - الدعاية والاعلان والانترنت.
- 5 - السرية المصرفية وتبييض الاموال.
- 6 - عقود التعاون بين المحامين.
- 7 - اتعاب المحاماة.
- 8 - الشركات المهنية.
- 9 - التحكيم.

وقد بدأت هذه اللجان اجتماعاتها، وستضع كل لجنة تقريراً بنتيجة اعمالها، لعرضه على اللجنة العامة، ومن ثم على مجلس النقابة، تمهيداً لاقرارها ووضع مشروع جديد ومتكامل وحديث لقانون تنظيم المهنة ولآدابها.

تاسع عشر - في نشاطات معهد حقوق الانسان

قام معهد حقوق الانسان في النقابة بعدة نشاطات؛ فنظم يومي 24 و 25 آذار 2008 دورة تدريبية حول الطب الشرعي مخصصة للمحامين والاطباء وذلك بالتعاون مع السفارة البريطانية في بيروت. وتناولت دورة التدريب المواضيع الآتية: حقوق الانسان في مجال الطب الشرعي، دور الطبيب الشرعي في حماية هذه الحقوق، اصول ممارسة الطبيب الشرعي لمهامه، التوثيق وكتابة التقارير. وضمن اطار برنامج تطوير السجون الذي اطلقه المعهد في العام 2005، نظم يومي 29 و 30 نيسان 2008 دورة تدريبية ثالثة عن حقوق الانسان في مجال ادارة السجون بالتعاون مع مجلس كنائس الشرق الاوسط، وخصصت هذه الدورة لعناصر قوى الامن الداخلي العاملة في السجون، ثم نظم المعهد دورتين تدريبيتين ضمن برنامج (التدريب على حقوق الانسان) وذلك يومي 11 و 24 حزيران 2008 خصصتا لضباط ورتبائه وعناصر الامن العام. وبتاريخ 24 حزيران 2008 نظم المعهد بالتعاون مع مؤسسة الاب عفيف عسيران ورشة عمل حول الاجراءات الكفيلة بتأمين محاكمة عادلة للاحداث المنحرفين.

عشرون - في نشاط اللجان

بمقتضى المادة /117/ من النظام الداخلي قرر النقيب تعيين بعض اللجان في نقابة المحامين للسنة 2008 وهي كالتالي :

- 1 - اللجنة التشريعية.
- 2 - لجنة آداب المهنة.
- 3 - لجنة تنقية الجدول.
- 4 - لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان.
- 5 - اللجنة العلمية المشرفة على مجلة العدل.
- 6 - لجنة المعلوماتية.
- 7 - لجنة الشؤون والعلاقات الدولية.
- 8 - لجنة متابعة الشؤون القانونية المتعلقة بانضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التابعة لها وتلك المعقودة مع الاتحاد الاوروبي.
- 9 - لجنة مقاومة التوظيف والتطبيع.

- 10- لجنة دراسة اتفاقيات اتعاب المحامين وتنظيمها.
- 11- لجنة الملكية الفكرية والادبية.
- 12- لجنة تحديث انظمة النقابة بالتنسيق مع نقابة المحامين في طرابلس.
- 13- لجنة متابعة الاداء القضائي.
- 14- لجنة البيئة.
- 15- لجنة النشاطات الرياضية.
- 16- لجنة المعونة القضائية.
- 17- لجنة السجون.
- 18- لجنة شؤون الاحداث وحقوق الطفل.
- 19- لجنة المرأة.
- 20- لجنة العلاقات العامة وتنظيم الاحتفالات.
- 21- لجنة تنظيم الدورات التدريبية الحقوقية للمحامين.
- 22- لجنة تنظيم وتطوير علاقة المحامي بالادارات العامة.
- 23- لجنة دراسة المواضيع المتعلقة بالضمان الصحي والتأمينات الاجتماعية للمحامين ولعائلاتهم.
- 24- لجنة تفعيل وتعزيز نظام التحكيم في اطار النقابة.
- 25- لجنة التدريب على التحكيم والوسائل البديلة لحل النزاعات.

وقد قامت كل لجنة بالنشاط المعهود به اليها.

وهذا موجز لنشاطات بعض اللجان

لجنة آداب مهنة المحاماة

غداة صدور القرار بتعيينها، عقدت اللجنة بدعوة من رئيسها النقيب ريمون عيد اجتماعات عدة، عامة ومصغرة، تناولت خلالها باقتراحات الاعضاء حول طريقة عمل اللجنة والمهام المطلوبة منها، وقد طرحت هذه الاقتراحات من قبل النقيب عيد على مجلس النقابة لابداء الرأي، كما باشرت اللجنة عبر لجان فرعية، القيام بالمهام المطلوبة منها لجهة المشاركة في المؤتمرات التي دعت اليها نقابة المحامين والتي تتناول مواضيع متعلقة بأداب المهنة. واشتركت اللجنة بتنظيم المحاضرات التي تناولت موضوع آداب المهنة في بيروت والمناطق، ونظمت حملة لتوزيع الكتيب المتضمن نظام آداب مهنة المحاماة ومناقب المحامين على اكبر عدد من المحامين.

لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان

انكبت لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان خلال هذا العام، بسبب تدهور الوضع الامني والفراغ في سدة الرئاسة، على اعداد مشروع ميثاق وطني لبناني للدفاع عن الاستقلال وحماية الوحدة الوطنية والسلم الاهلي؛ وقد ناقش مجلس النقابة هذا المشروع، واجرى بعض التعديلات عليه، ثم تبني الميثاق المعدل مجلسا نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس خلال اجتماع مشترك عقده في 27 ايار 2008، وتم الاعلان عنه في مؤتمر صحفي عقد في اليوم ذاته، ووقع الميثاق نقيبا المحامين في بيروت وطرابلس، وتبعه توقيع عدد كبير من المحامين.

وستتابع النقابة العمل على ترويج هذا الميثاق لدى جميع نقابات المهن الحرة والمجتمع المدني، لانه يعبر خير تعبير عن الثوابت والمسلمات الوطنية التي استمرت النقابة منذ نشوئها في الدفاع عنها. وتابعت اللجنة الوضع القضائي ورفعت الى النقيب التوصيات اللازمة وحذرت من عدم اجراء التشكيلات القضائية.

وخصصت اللجنة حيزاً من نشاطها لموضوع حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وان شريحة كبيرة من اللبنانيين اصبحت تحت خط الفقر، واعدت المطالبات اللازمة. كما واكبت اللجنة قضية المواطن اللبناني حسين شكر الذي فجع بقتل افراد عائلته الخمسة، زوجته واربعة اولاد، خلال حرب اسرائيل على لبنان في العام 2006،

لجنة المعلوماتية

بمبادرة من لجنة المعلوماتية وبالتعاون معها :

- تطوير موقع النقابة على الانترنت.
- التوقيع على بروتوكول تعاون مع شركة كليرتاغ تتولى بموجبه هذه الاخيرة اعادة تصميم موقع النقابة في قسميه العام والخاص وفق احدث التقنيات.
- انتهاء مشروع الاصدار الالكتروني للعدل (على الموقع الالكتروني وعلى اسطوانات)
- تنظيم دورات متقدمة ومتخصصة حول الادارة الالكترونية لمكاتب المحاماة.
- الاستمرار في اصدار نشرة المعلوماتية القانونية.
- تقوية سرعة الاتصال بالانترنت.
- اعداد التنظيم الخاص بمواقع المحامين على الانترنت.
- تعزيز التعاون مع الجهات والمنظمات التي سبق للنقابة ان تعاونت او وقعت مذكرات تعاون معها.
- توقيع اتفاقية تعاون مع مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية. والاستمرار في تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات.

• ان اللجنة هي بصدد تجهيز مراكز النقابة في المحافظات بخدمة الانترنت السريع ووصلها بالمكتبة المركزية.

لذلك يقتضي شكر اللجنة ورئيسها الدكتور طوني عيسى على ما حقق من انجازات في مجال المعلوماتية.

لجنة المعونة القضائية

تابعت لجنة المعونة القضائية نشاطها ودراسة الطلبات المقدمة اليها. وقد انجزت خلال سنة 2008 ولغاية الآن /310/ ملفات. وكلفت المحامين المتعاونين معها الدفاع امام مختلف المحاكم في كل القضايا المحالة اليها.

كما تم صرف نفقات /603/ ملفات قضائية، اي ما مجموعه ستون الف وثلاثماية دولار اميركي، علماً ان معظم الملفات هي ذات طابع جزائي، وان نسبة 60% من الملفات عائدة لاشخاص غير لبنانيين، وقد بلغ مجموع مصارفات السنة القضائية واحد ثلاثين الف دولار اميركي، مع الاشارة الى ان اللجنة لم تتلق اي مساعدة خارجية، وان التمويل الوحيد تم من قبل نقابة المحامين في بيروت، ومن ناحية اخرى،

نظم المركز الوطني لشؤون المحاكم التابع للوكالة الاميركية للتنمية وبالتعاون مع نقابة المحامين دورة تدريبية تحت عنوان " المعونة القضائية: احدى ركائز العدالة "، تناول فيها قضاة ومحامون مشهود لهم مواضيع قانونية مرتبطة بنظام المعونة القضائية.

وفي مناسبة اختتام اعمال هذه الدورة التدريبية، رعى نقيب المحامين حفل الاستقبال الذي اقامته الوكالة الاميركية للتنمية تكريماً لكافة المحامين المتعاونين مع لجنة المعونة القضائية. وقد حضر حفل الاستقبال النقيب، وأعضاء مجلس النقابة، ورؤساء لجان المعونة القضائية في النقابة وعدد كبير من المحامين والقضاة.

كما حضرت الحفل السفارة الأميركية ميشال سيسون.

ولقد قدمت الوكالة الاميركية للتنمية (USAID) دروع تقدير للخدمات القانونية الممنوحة لنظام المعونة القضائية لكل من الرئيس المؤسس للجنة المعونة القضائية المحامي جورج آصاف والرئيس الحالي للجنة المحامي سليمان لبوس والرئيس السابق للجنة المحامي جورج اسطفان، كما خصت الوكالة السيدة رانيا الحمصي أمينة السر الادارية للجنة المعونة منذ 11 سنة بدرع تقدير قدمته لها السفارة سيسون.

لجنة البيئة

عقدت اللجنة عدة اجتماعات تناولت خلالها قضايا البيئة المتعددة والتي تفتقر لغاية اليوم للحلول الفعالة. وكان من اولى اهتماماتها التأكيد على وجوب انشاء نيابة عامة بيئية متفرغة للنظر بجميع مشاكل البيئة على اختلاف انواعها.

وفي ضوء ذلك نظمت اللجنة محاضرة القاها القاضي نبيل صاري حول ضرورة وجود نيابة عامة بيئية؛ وقد عرض خلالها الظروف التي يمر بها البلد بيئياً والوسائل التي يمكن ان تستعمل لدرء مخاطر البيئة، ولا سيما الحرائق المتتالية التي يتعرض لها البلد، ناهيك عن التلوث البيئي في مجتمعنا الذي يمكننا درؤه بعدة وسائل اذا ما أعرنا مشاكل البيئة الأهمية التي تستحق.

وقد كان للاستاذ وسام عيد نائب رئيس اللجنة مداخلة في هذا الموضوع.

وفي هذا السياق قررت اللجنة الاتصال بمختلف المراجع سعياً لانشاء النيابة العامة البيئية المتفرغة، وتعيين خبراء بيئيين مختصين وتنفيذ المشاريع التي من شأنها الحفاظ على البيئة، كالقيام بحملات بيئية في جميع المناطق اللبنانية وحث المجتمع اللبناني والسلطات المعنية على تخصيص ميزانية خاصة للحد من الكوارث البيئية، والعمل على شراء طوافتين تكونان جاهزتين عند اللزوم لآخمد النيران التي تلتهم المساحات الخضراء، اضافة الى السعي لتعديل قانون العقوبات بحيث يصبح اي عمل يضر بالبيئة معاقباً عليه باشد العقوبات.

لجنة السجون

من اهم مهام اللجنة :

- ضمان تنفيذ المعاهدات والقوانين والانظمة الخاصة بالسجون والسجناء وعلاقة المحامين بها.
- اقتراح التعديلات اللازمة والمناسبة على القوانين الخاصة في مجال عملها تماشياً مع قواعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية.
- الاطلاع على اوضاع السجون والسجناء والمساهمة في تأمين المقومات القانونية والصحية والحياتية في السجون وحسن معاملة السجناء.

ومن نشاطات اللجنة خلال العام 2008 :

1- عقد اجتماعين في 2008/3/3 وفي 2008/7/7 مع قائد الدرك وأمر السجن في روميه من اجل التداول بامور تتعلق بالسجون والسجناء ولاسيما الامور الآتية:
التشاور والتعاون والتنسيق حول اوضاع السجون والسجين في شتى الميادين لتحضير يوم يسمى يوم السجين.

تواجد اللجنة بصورة متواصلة في سجن الاحداث لان الحدث بحاجة الى من يرشده.

فصل الاحداث عن المحكومين والموقوفين والمسجونين.

اجراء محاضرات تثقيفية لتأهيل المساجين.

زيارة السجون والنظارات المنتشرة على كامل الاراضي اللبنانية.

استحداث محطة على شبكة الانترنت تربط اللجنة بذوي المساجين واهاليهم.

الإطلاع على الدراسات الموضوعة للسجون المتوافرة فيها الشروط العالمية لاعتمادها في السجون اللبنانية.

تحديث القلم العدلي لتسهيل المعاملات.

استحداث صندوق شكاوى لاهالي المساجين.

تأمين موقف سيارات للمحامين في سجن روميه لتسهيل اعمالهم.

تأمين وتجهيز غرفة المحامين في سجن روميه وحصرها بالمحامين.

تخصيص غرف المواجهات وتجهيزها.

2 - اجتماع اللجنة بقائد الشرطة العسكرية ورئيس قسم التحقيق في الشرطة العسكرية بتاريخ 2008/7/24، لبحث المشاكل التي تحصل بين المحامين كوكلاء بما يختص بالمساجين لدى الشرطة العسكرية.

لجنة مقاومة التوطين والتطبيع

بناءً لاقتراح اللجنة قرر مجلس النقابة عقد مؤتمر عام لمقاومة التوطين والتطبيع؛ وقد عقد المؤتمر في 3 ايار 2008 في بيت المحامي، حضره عدد كبير من القضاة والمحامين والاعلاميين، ومن بينهم النقيب ورئيس اتحاد المحامين العرب نقيب مصر الاستاذ سامح عاشور، وممثل الامم المتحدة السفير بدري الدفع وممثل الجامعة العربية السفير عبد الرحمن الصلح ورئيس اللجنة المحامي فادي بركات؛ وقد تناول البحث في المؤتمر ثلاثة محاور: العودة حق - مخاطر التوطين - التصدي والمعالجة. ولقد تمت معالجة مواضيع المحاور الثلاثة بموضوعية وعمق. وسوف يتم نشر اعمال هذا المؤتمر في كتاب تعميماً للفائدة.

لجنة المرأة

قامت اللجنة بعدة نشاطات منها:

- تكريم الاستاذة صونيا ابراهيم عطية بتاريخ 2008/3/7 في قاعة الاحتفالات ببيت المحامي بحضور رسمي ونقابي.
- عقد ندوة في 2008/3/24 بالاشتراك والتعاون مع جمعية عدل بلا حدود.
- المشاركة في عدة ندوات ومؤتمرات .

واحد وعشرون - المشاركة في التشريع

شاركت النقابة ممثلة بالنقيب وبعض الزملاء في مناقشة مشاريع القوانين المعروضة على اللجان النيابية، وخاصة لجنة الادارة والعدل ولجنة حقوق الانسان النيابية.

ثانى وعشرون - النشاط العام للنقيب فى المناسبات المختلفة

شارك النقيب فى الاحتفال الذى اقامته النقابة يوم 2007/12/10 بمناسبة الذكرى السنوية للاعلان العالمى لحقوق الانسان، ولقى كلمة فى هذا الاحتفال.

لقى النقيب كلمة توجيهية للمتدرجين بمناسبة ادائهم اليمين القانونية فى 2008/1/14. كما لقى كلمة اخرى فى المتدرجين الذين حلفوا اليمين فى 21 حزيران 2008.

وبمناسبة تكريم الزميلة الاستاذة صونيا عطية فى بيت المحامى بتاريخ 2008/3/7 لقى النقيب كلمة اشاد فيها بالاستاذة صونيا عطية.

ولقد شارك النقيب بكلمة فى حفل تكريم القاضي الرئيس جميل بيرم فى بيت المحامى بتاريخ 2008/2/6.

وبتاريخ 2008/6/12 اقيم فى بيت المحامى حفل بمناسبة ذكرى اربعين المغفور له القاضي الرئيس عبد الباسط غندور، وقد لقى النقيب كلمة بالمناسبة.

كذلك لقى النقيب بتاريخ 2008/7/15 كلمة فى الحفل الذى اقامته النقابة فى قصر العدل فى صيدا تكريماً لذكرى المغفور له المحامى الاستاذ عبدالله البيضاوي.

وبتاريخ 2008/1/9 زار دار النقابة فى بيروت وفد من نقابة المحامين فى طرابلس ضمّ النقيب الاستاذ عبد الرزاق دبلز و عدد من النقباء السابقين والاعضاء، وذلك لاجل تهنئة النقيب والاعضاء الجدد المنتخبين والبحث فى شؤون تهم النقابيين.

وتجدر الاشارة الى ان النقيب استقبل خلال هذه السنة العديد من الشخصيات الرسمية والسفراء الاجانب الذين زاروا دار النقابة للبحث مع النقيب بشتى المواضيع العامة وبسبل التعاون العلمى والثقافى مع النقابة.

وفى هذا السياق، استقبل النقيب بتاريخ 4 آذار 2008 ممثلين عن فريق عمل الخبراء الالمان للتنمية والسلم وهو فريق يشجع ارساء السلام فى شتى ميادين التعاون من اجل التنمية.

وقد تبادل المجتمعون الرأى حول دولة القانون وحول الوسائل الفضلى الآيلة الى استقلال القضاء وتغليب ثقافة الحوار وارساء السلم.

ثالث وعشرون - المؤتمرات العربية والدولية

تحرص النقابة دائماً على المشاركة فى مختلف المؤتمرات العربية والدولية النقابية.

ولقد استقبلت نقابة المحامين فى بيروت هذا العام الدورة الاولى للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب؛ فعقد الاتحاد هذه الدورة فى بيروت، يومى 10 و 11 تموز 2008، تحت شعار " معاً لتعزيز التضامن العربى ودعم الحريات العامة وحقوق الانسان " وذلك برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال

سليمان، وحضور ممثلين عن كل من دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري ودولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ فؤاد السنيورة.

وقد افتتح النقيب اعمال الدورة مرحباً بانعقادها في بيروت مرضعة الشرائع، كما القى كل من الامين العام الاستاذ ابراهيم السملالي ورئيس الاتحاد نقيب مصر الاستاذ سامح عاشور كلمة. وقد ترأس النقيب اجتماعات المكتب الدائم، وبنتيجة الاجتماعات اتخذ المكتب عدة قرارات حول الجوانب المهنية والتنظيمية. وتجدر الاشارة الى ان البيان الختامي حياً لبنان الذي وقف وحيداً امام العدوان الصهيوني، ولم يتخل عن عرويته يوماً، وهناً الشعب اللبناني الحر المستقل، آملاً ان يتجاوز اللبنانيون خلافاتهم ويتمكنوا من حلّ كافة مشاكلهم بالحوار الهادئ والبناء. هذا وقد كرمت النقابة الوفود والمحامين بحفل عشاء اقامته على شرفهم.

ومن ناحية اخرى، شارك نقيب المحامين في المؤتمر الثاني والخمسين للاتحاد الدولي للمحامين (UIA) الذي انعقد في قصر البرلمان في بوخاريسيت على رأس وفد من النقابة. وقد تمت خلال المؤتمر معالجة مواضيع تطور مهنة المحاماة والمشاكل التي تعترض المهنة وسبل تطورها في المستقبل.

وكانت للنقيب ولاعضاء الوفد مشاركة في مختلف المناقشات خلال المؤتمر؛ وقد شدد النقيب على متانة علاقة نقابة محامي بيروت بالاتحاد الدولي للمحامين، متمنياً توثيق هذه العلاقة في المستقبل وعقد ندوة حقوقية للاتحاد في لبنان خلال السنة المقبلة.

رابع وعشرون - النشاط الوطني العام

إيماناً من النقابة، بدورها الوطني الرائد في الدفاع عن الديمقراطية، وعن الحريات العامة وحقوق الانسان، وعن استقلال لبنان وسيادته ووحدته، فقد حرص النقيب ومجلس النقابة على اتخاذ المواقف الوطنية والمبدئية في كل مناسبة اقتضت ذلك.

من تلك المواقف :

البيان الذي اصدره المجلس بتاريخ 2007/12/12 استتكاراً للاغتيال الذي استهدف مدير العمليات في الجيش اللبناني الشهيد العميد الركن فرنسوا الحاج.

البيان المشترك الصادر عن نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس بتاريخ 2008/1/4 لمناشدة اصحاب الشأن السياسي بخصوص خطورة الاختلاف حول تفسير الدستور، وفراغ الرئاسة الاولى، وبخصوص البطء في انجاز التشكيلات القضائية.

التصريح الذي ادلى به النقيب بتاريخ 2008/1/25، معلّقاً على حادث الانفجار الذي اودى بالنقيب وسام عيد وعدد من المدنيين ومستكراً باسم النقابة هذا الحادث ومناشداً اللبنانيين ان يتوبوا الى رشدكم الوطني ويترفخوا عن الانقسامات الطائفية والمذهبية والسياسية الضيقة.

اعلان النقابة الحداد على روح جميع الشهداء الابرياء وخصوصاً الشهيد المحامي الياس اميل فارس والطلب من المحامين الامتناع عن حضور جلسات المحاكم يوم 2008/1/28.

البيان الذي اصدره المجلس في 2008/2/1 بمناسبة احداث منطقة الشياح التي حصلت بتاريخ 2008/1/27؛ وقد اسف فيه على الضحايا التي سقطت وطالب باجراء تحقيق قضائي، مشيداً بوعي المسؤولين السياسيين والامينين ابان هذه الاحداث، ومحرراً من الفتنة التي تستيقظ يوماً بعد يوم، ومذكراً بالانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان، مُطالباً بوقفها.

البيان الذي ادلى به النقيب بتاريخ 4 آذار 2008 تعليّقاً على المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، مستكراً اشد الاستنكار تلك المجازر ومديناً العدوان الاسرائيلي.

وقد قررت النقابة التوقف عن العمل امام جميع المحاكم اللبنانية لمدة ساعة بتاريخ الخامس من آذار 2008 تضامناً مع الفلسطينيين في غزة وانسجماً مع قرار الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب في هذا الشأن.

النداء الصادر بتاريخ 2008/3/18 عن نقبيي المحامين في بيروت والشمال من اجل العروبة شجياً لاغتيال رئيس اساقفة الموصل في العراق.

التصريح الذي ادلى به النقيب تعليّقاً على الاحداث التي حصلت يومي 8 و9 ايار في بيروت؛ وقد ابدى فيه اسفه الشديد وحرزته على الضحايا، ودان اعمال الشغب والاقنتال ومظاهر العنف داعياً الى انتخاب الرئيس التوافقي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

اعلان الحداد على ارواح جميع الضحايا الذين سقطوا ابان الاحداث، ولاسيما الزميل المحامي الدكتور هيثم طباره، الذي استشهد مع والدته امام منزله، وامتتاع المحامين بتاريخ 12 ايار 2008 عن حضور الجلسات لدى المحاكم كافة، استجابة لقرار مجلس النقابة بهذا الشأن الصادر بتاريخ العاشر منه.

المؤتمر الصحفي الذي عقده نقيبا المحامين في بيروت وطرابلس بتاريخ 27 ايار 2008 في بيت المحامي، ووجها خلاله نداءً باسم المحامين في لبنان الى افراد وهيئات المجتمع المدني اللبناني من اجل توقيع الميثاق اللبناني للدفاع عن الاستقلال وحماية الوحدة الوطنية والسلم الاهلي وصيانة النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني.

البيان الذي اصدره بتاريخ 2008/7/28 مجلس نقابة المحامين وهنا فيه اللبنانيين بعودة الاسرى لدى العدو الاسرائيلي وحثامين الشهداء، مشيداً بالوحدة الوطنية التي تجلت في استقبالهم.

كما طالب البيان بقيام السلطة القضائية المستقلة القادرة على ايجاد الثقة لدى اللبنانيين واعلان ان حرية الرأي مصنونة في الدستور وكذلك حرية الاعلام.

البيان الذي اصدره مجلس النقابة بتاريخ 2008/10/24 وحضّ فيه الحكومة على التحرك من اجل مسيحيي العراق، داعياً الى نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار.

التصريح الذي ادلى به النقيب في 2008/10/30 اثر استقالة القاضي الرئيس رالف رياشي من مجلس القضاء الاعلى بسبب التأخير في اجراء التشكيلات القضائية؛ وقد طالب باصلاح قضائي جذري تكون بدايته اجراء تشكيلات قضائية تأخذ بالاعتبار الكفاءة فحسب، ودون ايّ معيارٍ آخر.

البيان الذي اصدره مجلس النقابة في 2008/11/10 والذي أكد فيه ان مجلس القضاء الاعلى مسؤول عن اتمام التشكيلات القضائية بالسرعة القصوى، وان اية اعتبارات لا يمكنها ان تكون ذريعة له كي لا ينهي تلك التشكيلات، ومناشداً فيه الرئيس الرياشي ان يعود عن استقالته ويتابع السعي مع زملائه بغية انجاز التشكيلات القضائية باسرع وقت، كيما تكون طليعة خطوات متعاقبة لاصلاح مسيرة القضاء.

ايها الزميلات والزملاء،

هذه هي الديمقراطية التي تمارسها النقابة؛ تتعدّد جمعيتها العامة السنوية، ليقدم النقيب ومجلس النقابة امامها الحساب، وليعرضا ما تمكنا من انجازه على الجمعية.

وفي هذه المناسبة ارى لزاماً عليّ، من منطلق الوفاء، ان اوجه الشكر الى زملائي النقباء السابقين، والى زملائي اعضاء مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد، الذين شاركوني في تحمل المسؤولية، وكذلك الى رؤساء واطباء المجالس التأديبية، والى رؤساء واطباء اللجان، ومندوبي المناطق؛ كما اشكر موظفي الجهاز الاداري والمالي، و جميع العاملين في النقابة.

وانني، إذ آمل ان اكون قد قدمت بعضاً من جردة الحساب، وفاء لما وعدت به، ارجو ان اتمكن من تحقيق المزيد من الانجازات في السنة النقابية الجديدة.

واخيراً اتمنى لنقابتنا دوام الوحدة والنجاح والمنعة تحقيقاً لرسالة العدالة.

عشتم، عاشت نقابة المحامين في بيروت،

عاش لبنان.

رمزي جريج

نقيب المحامين في بيروت

بيروت في 2008/11/16